

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الستون



الجلسة ٥٢١٨

الأربعاء، ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، الساعة ١٧/١٥

نيويورك

الرئيس: السيد دوكلو (فرنسا)

الأعضاء: الاتحاد الروسي السيد لبلنسكي
الأرجنتين السيد بارتفلد
البرازيل السيد تريس دا فنتورا
بنن السيد سيزنو
الجزائر السيد جفال
جمهورية تنزانيا المتحدة السيدة مجوما
الدانمرك السيد فابريغ - أندرسن
رومانيا السيد مورار
الصين السيد ياو شاوجن
الفلبين السيد مركادو
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيد مكترى سميث
الولايات المتحدة الأمريكية السيد جونسن
اليابان السيد كواكامي
اليونان السيدة بابادوبولو

جدول الأعمال

الحالة المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية

التقرير الخاص للأمين العام عن الانتخابات في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2005/320)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room C-154A

05-40344 (A)

* 0540344 *

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٧.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في ما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية

التقرير الخاص للأمين العام عن الانتخابات في

جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2005/320)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أبلغ المجلس بأني تلقيت رسالة من ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعترض، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في المناقشة، دون أن يكون له حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد إيكسا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2005/320، التي تتضمن التقرير الخاص للأمين العام عن الانتخابات في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

بعد المشاورات بين أعضاء مجلس الأمن، فوضي الأعضاء أن أدلي بالبيان التالي باسم المجلس.

”يحيط مجلس الأمن علما بالقرار المشترك الذي توصل إليه مجلسا برلمان جمهورية الكونغو الديمقراطية في ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، والقاضي

بتمديد الفترة الانتقالية التي كان من المقرر انقضاؤها في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ لمدة ستة أشهر، قابلة للتجديد مرة واحدة، وفقا لأحكام الاتفاق العالمي والشامل الموقع في بريتوريا في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، ووفقا للمادة ١٩٦ من الدستور الانتقالي.

”ويدعو مجلس الأمن جميع الأطراف الكونغولية إلى احترام هذا القرار الرامي إلى إتاحة تنظيم الانتخابات التي ينص عليها هذا الاتفاق في ظروف لوجيستية وأمنية مرضية. ويدعو الكونغوليين إلى التعبئة للعملية الانتخابية ومن أجل أن تتم بشكل سلمي، كما يحث المرشحين والأحزاب السياسية على وجه الخصوص على الامتناع عن أي عمل من شأنه أن يعكر صفو هذه الانتخابات. ويحيط علما في هذا الصدد بالتوصية الواردة في التقرير الخاص للأمين العام عن الانتخابات في جمهورية الكونغو الديمقراطية المؤرخ ٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٥ (S/2005/320)، والقاضية بتوقيع جميع الأطراف السياسية على مدونة قواعد السلوك المتفق عليها والمتعلقة بالعملية الانتخابية والالتزام باحترامها. كما يحث جميع الأطراف والمؤسسات الانتقالية على بذل كل الجهود لكفالة التقيد بدقة بالجدول الزمني لعمليات الاقتراع الذي وضعته اللجنة الانتخابية المستقلة، وعلى الشروع، بوجه خاص، في التحضير للاستفتاء على مشروع الدستور في أقرب وقت ممكن.

”ويرحب مجلس الأمن بالتقدم المحرز حتى الآن في التحضير للانتخابات، وخاصة اعتماد قانون الاستفتاء ونشره، وكذلك الشروع في تسجيل الناحين في كينشاسا، وهو ما يشكل خطوة تاريخية

السلطات الكونغولية على أن تواصل إجراء مشاورات مع شركائها الدوليين، في ظل الاحترام الكامل لسيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأن تضع ترتيبات موثوقة لتعزيز الدعم لغرض الحكم الرشيد والإدارة الاقتصادية الشفافة“.

سيصدر هذا البيان كوثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2005/27.

بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رُفعت الجلسة الساعة ١٧/٣٠.

وهامة في العملية الانتخابية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويدعو المجلس السلطات الانتقالية إلى التعجيل بتنفيذ الإصلاحات المتبقية، وبخاصة إعداد مشروع قانون الانتخابات وإدماج قوات الأمن.

”ويؤكد مجلس الأمن على أهمية الانتخابات كأساس لإعادة بناء السلم والاستقرار، والمصالحة الوطنية، وإرساء سيادة القانون في جمهورية الكونغو الديمقراطية على المدى الطويل. ويناشد في هذا الصدد السلطات الكونغولية ممارسة مراقبة فعالة وشفافة وشاملة على مالية الدولة، لكفالة عدم إفلات المسؤولين عن أعمال الاختلاس أو الفساد من العقاب. وفي هذا الصدد، يشجع المجلس